



البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي
حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف ، يونيو / حزيران 2017)

44

مؤتمر العمل العربي

الدورة الرابعة والاربعون القاهرة، 9-16 إبريل / نيسان 2017



تقديم

أولاً : وفقاً للإجراءات والنظم المعمول بها في منظمة العمل الدولية بشأن تحديد موعد وجدول أعمال دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة من خلال مجلس إدارة مكتب العمل الدولي فقد تقرر عقد اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 لمدة أسبوعين خلال الفترة (5 – 16 يونيو / حزيران 2017) وذلك كالمعتاد في قصر الأمم ومقر مكتب العمل الدولي بجنيف . وكما جرت العادة سيتم تخصيص اليوم الذي يسبق يوم افتتاح المؤتمر الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 لتنظيم اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) لانتخابات هيئة مكاتب كل منها وتقديم الترشيحات للمناصب ضمن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن هذه الدورة وذلك لتمكين اللجان من مباشرة أعمالها بداية من اليوم الأول لانعقاد المؤتمر. أيضا سيتم عقد اجتماعات المجموعات الإقليمية وبخاصة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية يوم الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 وذلك للتنسيق والتشاور بين الوفود الثلاثية المشاركة في المؤتمر حول الموضوعات ذات الاهتمام والمصالح المشتركة .

ثانياً : في إطار سعي منظمة العمل العربية المتواصل لتحقيق أهدافها القومية والمساهمة الفاعلة في تسهيل وتفعيل دور المجموعة العربية في الدفاع عن المصالح العربية في المحافل الدولية وبوجه خاص ضمن فعاليات مؤتمر العمل الدولي وذلك من خلال تدعيم التنسيق والتعاون البناء بين الوفود العربية الثلاثية من أجل الوصول إلى توافق عربي بشأن الموضوعات التي تدخل ضمن الأولويات والاحتياجات التنموية للمنطقة العربية في المرحلة القادمة، وتنفيذاً لقرار الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 المتعلق بتحديد جدول أعمال الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة ، ابريل / نيسان 2017) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2017) ، قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند السادس ضمن جدول أعمال هذه الدورة وذلك في إطار الإعداد والتحضير لتنظيم الاجتماع

التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .
وتتكون وثيقة هذا البند من قسمين :

**** القسم الأول :** استعراض مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن
تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية والأنشطة والفعاليات العربية
الأخرى المزمع تنفيذها على هامش اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر العمل
الدولي لعام 2017 من حيث الإجراءات والترتيبات التنظيمية ومواعيد
وجداول أعمال هذه الأنشطة على أن يتم في حينه إعداد الوثائق الخاصة بها .

**** القسم الثاني :** معلومات أساسية عن الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام
2017

ثالثا : الامر معروض على المؤتمر الموقر مع تطلعاتنا لإثراء وثيقة هذا البند ،
واتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن .

فايز علي المطيري
المدير العام

القسم الأول

مقترحات الإعداد والتحضير لاجتماعات المجموعة العربية

- تم إدراج البند السادس من جدول أعمال الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، ابريل / نيسان 2017) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2017) على غرار الدورات السابقة بهدف استعراض ومناقشة مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية المتعلقة بالإعداد والتحضير لتنظيم اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية ثلاثية التكوين المشاركة في دورات مؤتمر العمل الدولي من كل عام من حيث الترتيبات والإجراءات اللوجستية والتنفيذية مع تقديم مقترحات بشأن موعد ومكان ومشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها، وكذلك الاجتماعات والفعاليات العربية اللاحقة إضافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة .

- وفي هذا الصدد قامت منظمة العمل العربية (المكتب والبعثة الدائمة بجنيف) بإعداد وثيقة البند السادس من جدول أعمال الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي المشار إليها أعلاه بشأن الإعداد والتحضير للاجتماعات السنوية وأنشطة المجموعة العربية المشاركة في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي 2017 حيث تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من المقترحات وبوجه خاص ما يلي :-

1- تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية اعتباراً من الساعة السادسة مساء يوم الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 وذلك كالمعتاد في قاعة مجلس الإدارة بمقر مكتب العمل الدولي بجنيف .

2- مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .

3- عقد الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين في جنيف على أن يتم تحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .

4- اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية .

5- عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

ويتم من خلال مكتب العمل العربي وفي وقت مبكر مخاطبة أطراف الإنتاج الثلاثة ودعوتها لحضور الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية والأنشطة العربية الأخرى حسب التاريخ والمكان والتوقيت المحددين، وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف .

مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البند الأول: المسائل الإجرائية

1- رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر .

البند الثاني: رئاسة الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 – 2020) .

البند الرابع: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون التقني و الفني .

أولاً: التعاون لصالح البلدان العربية .

ثانياً: التعاون لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

أ- البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لصالح الاراضي العربية المحتلة.

ب- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية .

ج- تحركات المجموعة العربية بشأن دعم المطالب الفلسطينية .

البند السابع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

البند الثامن: ما يستجد من أعمال .



مشروع البرنامج الزمني لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية

يقترح مكتب العمل العربي عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في أعمال هذه الدورة وفق الإجراءات والترتيبات التنظيمية التي سيتم اتخاذها وذلك على النحو التالي :

1- الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية

- يوم الأحد 4 يونيو / حزيران 2017 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي – مقر مكتب العمل الدولي بجنيف .

الساعة 18.00 إلى الساعة 20.00 مساءً .

2- الاجتماع التنسيقى الدورى بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف

- يتم تحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .

3- اجتماع لجنة الصياغة :

- يوم الثلاثاء 6 يونيو / حزيران 2017 في مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف الساعة 10.00 صباحاً .

4- اجتماع لجنة التنسيق :

- يتم تحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .

5- الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

على أن يتم تحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .

- حفل افطار على شرف المشاركين في الملتقى التضامنى على أن يتم تحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .



**** سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية**

البند الأول : المسائل الإجرائية

**** رئاسة المجموعة العربية :**

1- إن رئاسة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة ستكون استناداً لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذى سيت رأس الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، ابريل / نيسان 2017) .

ويتم خلال الجلسة الأولى لاجتماعات الوفود العربية دعوة معاليه لاستلام رئاسة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية أو من ينوب عنه.

من جهة أخرى سيتم خلال الجلسة الأولى للمجموعة العربية تشكيل كل من لجنة التنسيق ولجنة الصياغة من السادة أعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .

2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر .

من المناسب التذكير بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بجنيف بتاريخ 2015/5/31 وبوجه خاص ما يلي : .

- الموافقة بالإجماع على إلقاء كلمة باسم المجموعه العربية أمام مؤتمر العمل الدولي من قبل رئيس المجموعة العربية وذلك بناء على مقترح تقدمت به وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة الكويت الشقيقة .
وقد اتخذ مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية 83 (الرياض ، أكتوبر / تشرين الأول 2015) في هذا الشأن قراراً ينص ضمن أمور أخرى على ما يلي :

- التأكيد على ضرورة وأهمية تطبيق التوصية الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بشأن تكليف رئيس المجموعة بإلقاء كلمة أمام المؤتمر باسم المجموعة خلال اجتماعات دورات مؤتمر العمل الدولي القادمة .

وتنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية واستنتاجات اجتماعات المجموعة العربية يتولى رئيس المجموعة العربية إلقاء كلمة باسم الدول العربية في المؤتمر .



البند الثاني : رئاسة الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي والمناصب الأخرى المنبثقة عنه:

من المعروف أنه طبقاً لنظام الدورية بين الأقاليم الجغرافية الأربعة تتناول تلك الأقاليم بالتوالي رئاسة المؤتمر ، علماً بأن الدورات السابقة كانت على النحو الآتي :

- 1- الدورة (105) 2016 – أفريقيا (جنوب أفريقيا) .
- 2- الدورة (104) 2015 – أوروبا (جمهورية لاتيفيا) .
- 3- الدورة (103) 2014 – الأرجنتين .
- 4- الدورة (102) 2013 – آسيا والباسفيك .
- 5- الدورة (101) 2012 – أمريكا اللاتينية (جمهورية الدومينيكان) .
- 6- الدورة (100) 2011 – أفريقيا (الكاميرون) .
- 7- الدورة (99) 2010 – أوروبا (فرنسا) .

وعليه فإن الدورة (106) لعام 2017 ستكون من نصيب أمريكا اللاتينية ولم يتضح لحينه الدولة التي ستتولى رئاسة هذه الدورة .

* أما بالنسبة للمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر ستكون كالآتي :

- 1- نائبي رئيس المؤتمر .
- 2- رئاسة الفرق .
- 3- رئاسة اللجنة التنظيمية.
- 4- رئاسة لجنة اعتماد العضوية.
- 5- رئاسة لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية .
- 6- رئاسة اللجنة المالية .
- 7- رئاسة اللجان الفنية .

وفي هذا الصدد، في حال وجود رغبة لأي حكومة عربية الترشح لأي منصب من المناصب ، يرجى أن تبدي رغبتها مسبقاً ومبكراً لشغل هذا المنصب، حتى تتمكن الوفود العربية من التنسيق ضمن المجموعات الإقليمية الأخرى وفرق العمل التي يشاركون فيها ولقد استقر العمل في الدورات السابقة لمؤتمر العمل العربي وكذلك لمجلس إدارة منظمة العمل العربية أن تبدي حكومة أو أكثر من الحكومات العربية رغبتها مسبقاً لشغل أحد المناصب المذكورة أعلاه، حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم المرشحين العرب .

البند الثالث : انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (2017 – 2020) :

**** انتخاب أعضاء مجلس الإدارة :**

وفق الفقرة (5) من المادة 7 من دستور منظمة العمل الدولية تحدد ولاية مجلس الإدارة بثلاث سنوات وحيث أن الانتخابات الأخيرة جرت أثناء انعقاد الدورة (103) للمؤتمر لعام 2014 سيتم إجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة عن الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال أثناء انعقاد الدورة (106) للمؤتمر لعام 2017 .
وتحدد المادة (52) من نظام العمل بالمؤتمر إجراءات التصويت .

**** تركيبة مجلس الإدارة :**

وفقاً للمادة (7) من الدستور والجزء (6) من نظام العمل بالمؤتمر يتكون مجلس الإدارة من (56) عضو أصيل: حكومات (28 أصيلين و 28 مناوبين) و 33 عضو عن أصحاب العمل (14 أصيل و19 مناوب) و 33 عضو عن العمال (14 أصيل و19 مناوب).

**** هيئة الناخبين :**

وفقاً للمادة (49) من نظام العمل بالمؤتمر تتكون هيئة الناخبين الحكوميين من مندوبي حكومات الدول الأعضاء باستثناء الدول الصناعية العشرة (أعضاء دائمين) والدول المحرومة من التصويت .

وتتكون هيئة الناخبين عن أصحاب العمل والعمال من المندوبين المشاركين في المؤتمر باستثناء مندوبي الدول المحرومة من التصويت .

- تختار الهيئة الانتخابية الحكومية (18) عضو أصيل و (28) عضو مناوب

- تختار الهيئة الانتخابية لأصحاب العمل (14) عضو أصيل و (19) عضو مناوب.

- تختار الهيئة الانتخابية للعمال (14) عضو أصيل (19) عضو مناوب
- بالإضافة إلى عدد من المندوبين بصفة أعضاء بديلين .

■ ملاحظة :

الدول المتقدمة صناعياً هي (ألمانيا ، البرازيل ، الصين ، الولايات المتحدة فرنسا ، الهند ، إيطاليا ، اليابان ، المملكة المتحدة وروسيا) .

■ حصة الدول العربية :

**** الحكومات :**

1- بلدان غربي آسيا : - مقعد أصيل واحد – ومقعدين اثنين مناوبين .

2- **بلدان شمال أفريقيا** : مقعد أصيل واحد ومقعد مناوب واحد . علماً بأن التقسيمات داخل القارة الإفريقية تدخل فيها بلدان عربية أفريقية (في شرق أفريقيا ، وغرب إفريقيا) في تقسيمات إقليمية فرعية أخرى ، ويسرى ذلك بالنسبة للبلدان العربية في شرق وغرب القارة الإفريقية . وفي جميع الأحوال يراعى عند توزيع المقاعد ما يتم في سياق الاتفاقات شبه الإقليمية ، مثل اتفاق طرابلس / دولة ليبيا عام 1975 بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا بشأن دورية التناوب على المناصب .

3- **مجموعة أصحاب العمل : عن غربي آسيا** : - مقعد أصيل واحد ، ومقعد مناوب واحد ، وعضو أو أكثر كبديل .

عن شمال إفريقيا : - مقعدان أصيلان ، و - مقعد مناوب . بالنسبة لهذا التوزيع يحرص المندوبون العرب الأعضاء في منظمة أصحاب العمل الدولية على التنسيق فيما بينهم قبل طرح اتفاقهم .

4- **مجموعة العمال : عن غربي آسيا** - مقعدان مناوبان
عن شمال إفريقيا مقعد أصيل واحد .

وكما جرت العادة وبناء على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية يتم من خلال مكتب العمل العربي اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم ترشيحات أطراف الإنتاج الثلاثة العربية لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في كل مرحلة من مراحل انتخابات أعضائها وذلك في إطار التشاور والتنسيق بين الوفود العربية الثلاثية من أجل التوصل إلى حلول توافقية مشتركة لضمان حصول الأطراف العربية على عضوية في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

حتى إعداد هذه الوثيقة تلقى مكتب العمل العربي الترشيحات التالية :

- خطاب من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 20 فبراير / شباط 2016 ، بشأن ترشيح حكومة لبنان كعضو أصيل عن حكومات غربي آسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الفترة (2017 – 2020) .
- خطاب من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين بتاريخ 13 مارس / آذار 2016 ، بشأن ترشيح حكومة البحرين كعضو أصيل عن حكومات غربي آسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الفترة (2017 – 2020) .
- مذكرة من سفارة جمهورية العراق (المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية) ، بتاريخ 15 مارس / آذار 2016 ، بشأن ترشيح حكومة العراق كعضو مناوب عن حكومات غربي آسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الفترة (2017 – 2020) .

- خطاب من وزارة العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 23 مارس / آذار 2016، بشأن ترشيح حكومة الأردن كعضو مناوب عن حكومات عربي آسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الفترة (2017 – 2020) .
- خطاب من وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2016/3/28 بشأن ترشيح حكومة السعودية كعضو مناوب عن حكومات عربي آسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن الفترة (2017 – 2020) .
- وقد تم من خلال مكتب العمل العربي تعميم هذه الترشيحات على البلدان العربية من أجل مزيد من التشاور والتنسيق لدعم قائمة تشريعات توافقيه .
- و خلال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية الذي عقد على هامش الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 (جنيف ، 29 مايو / أيار 2016) قدم فريق أصحاب العمل قائمة بالمرشحين عن الفريق لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 – 2020) وهم :
- السيد / محفوظ ميفاتلي (الجزائر / أصيل) .
- السيد / سمير علام (مصر / مناوب) .
- السيد خليفة خميس مطر (الإمارات / أصيل) .
- السيد / عثمان شريف الرئيس (البحرين / مناوب) .
- السيد / ناصر المير (قطر / احتياطي) .
- السيد/ حسين زنكنة (العراق / احتياطي) .
- كما تلقى مكتب العمل العربي من جديد خطاب من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2016/12/15 تؤكد فيه على التمسك بموقف الوزارة بضرورة دعم ترشيحها وتحقيق رغبتها في الحصول على منصب عضو أصيل في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017-2020) .



البند الرابع : متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعام 1974 ، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

يتم من خلال مكتب العمل العربي إعداد التقريرين التاليين :

1- تقرير تحليلي لما سيرد في تقرير بعثة مكتب العمل الدولي التي ستزور فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر مارس / آذار 2017 (ملحق تقرير المدير العام) .

و تقوم لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية بدراسة ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن الأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التقرير التحليلي لمكتب العمل العربي من أجل وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية والتي يتم إرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتوزيعها على وفود المؤتمر باللغتين العربية والإنجليزية .

2- تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وترجمته إلى اللغات الثلاثة الفرنسية والإنجليزية والأسبانية وتعميمه على المشاركين في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .

(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017.

في حالة إذا ما اعتمد مؤتمر العمل العربي في الدورة (44) لعام 2017 قرارا بخصوص فلسطين. يتضمن (ضمن أمور أخرى) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017، يتم من خلال مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف إجراء الاتصالات المناسبة مع الجهات المعنية واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقى في أحسن الظروف وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في دولة فلسطين .



البند الخامس:

التوسيع فى استخدام اللغة العربية فى منظمة العمل الدولية :

قد يكون من المفيد التأكيد على ضرورة التذكير باستمرار المطالبة بالتوسع فى استخدام اللغة العربية فى أعمال منظمة العمل الدولية وذلك سواء من خلال الاتصالات المباشرة مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي أو المراسلات الموجهة لمنظمة العمل الدولية أو من خلال مداخلات السادة الأعضاء العرب سواء كان ذلك فى اجتماعات اللجان أو فى الجلسات العامة للمؤتمر ومجلس الإدارة .

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة والتأكيد على توجهات وقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية والمتعلقة بدعوة الوفود العربية إلى استخدام اللغة العربية فى جميع كلماتهم ومداخلاتهم فى اجتماعات منظمة العمل الدولية وكذلك فى المراسلات الموجهة إليها .

ومن جانبها فأن منظمة العمل العربية مستمرة سواء من خلال المراسلات أو اللقاءات المباشرة مع المدير العام لمكتب العمل الدولي للتأكيد فى كل مرة على حاجة المجموعة العربية إلى المزيد من التوسع فى استخدام اللغة العربية فى أعمال ووثائق المؤتمر سواء فى الجلسات العامة أو فى اللجان مع رغبة المجموعة العربية على أن يتم مستقبلاً ترجمة كافة التقارير المعروضة للنقاش ومشاريع الصكوك والاستنتاجات والتعديلات والتقارير المعتمدة والدراسة الاستقصائية للجنة الخبراء .



البند السادس : التعاون التقنى والفنى:

أولاً : التعاون الفنى والتقنى لصالح البلدان العربية :

أنه من المفيد الإشارة إلى العلاقات المتينة للتعاون البناء القائم بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة فى مختلف مجالات العمل والعمال وإرساء أسس العدالة الاجتماعية واحتياجاتها التنموية حيث تم توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين الاقتصادية والاجتماعية والتي تم إعادة النظر فيها وصولاً إلى توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين منذ عام 1976 والتي تم إعادة النظر فيها وصولاً إلى توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين عام 2007 لتكون الإطار العام للتنسيق والتعاون بينهما .

وفى إطار مواصلة جهود منظمة العمل العربية لتعزيز ودعم التعاون مع منظمة العمل الدولية تجدر الإشارة إلى أن سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية قد استعرض مع السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية حاجة البلدان العربية إلى مزيد من برامج وخطط التعاون الفنى لمنظمة العمل الدولية وفق متطلبات واحتياجات التنمية فى الوطن العربي فى المرحلة القادمة وذلك خلال اللقاء الذى جرى بين الطرفين على هامش الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 وكذلك خلال اللقاء الأخير الذى جرى بينهما

على هامش اجتماعات الدورة (328) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، نوفمبر / تشرين الثاني 2016) حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين المنظمين وتنفيذ مزيد من الأنشطة المشتركة لصالح البلدان العربية من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلدان العربية ببيروت .

وقد بدأت الاتصالات والمشاورات بين الجانبين لاتخاذ الإجراءات والترتيبات المناسبة لتنظيم المنتدى العربي الثاني حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل وباستضافة كريمة من اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وذلك خلال الربع الأخير لعام 2017 .

ثانياً : التعاون لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة :

أ - البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لصالح الأراضي العربية المحتلة :

تجدر الإشارة إلى أن ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2016 حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة جاء فيها ضمن أمور أخرى التأكيد من جديد على مطالب متكررة للمجموعة العربية بشأن ضرورة صياغة الاستنتاجات الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة وتحديد المسؤوليات وأدوار مختلف الأطراف القادرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقى الملاحظات الختامية والاستنتاجات كالمعتاد حبراً على ورق .

وقد تم تزويد المدير العام لمكتب العمل الدولي بنسخة من ملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية على أمل أن تجد طريقها للتنفيذ وفق التوجهات التي عبر عنها السيد / غاي رايدر في كلمته في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنيف ، 2016/6/3) وكذلك خلال اللقاء الذي جرى بين سيادته وسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على هامش اجتماعات الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 .

وفي إطار متابعة البرنامج " المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة " والذي تنفذه منظمة العمل الدولية منذ عدة سنوات فقد تم عرض التقرير السنوي لتقييم مدى التقدم المحرز في هذا الشأن كما جرت العادة على دورة نوفمبر / تشرين الثاني من كل عام لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي حيث كان هذا التقرير في وثيقة البند التاسع من جدول الأعمال بالنسبة للدورة 328 للمجلس (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2016) ضمن قسم وضع السياسات / جزء التعاون من أجل التنمية .

وتضمنت الوثيقة (GB.328/POL/9) الخاصة بالبرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة معلومات أساسية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على حسن إدارة وتطبيق البرنامج نذكر منها ما يلي :

- تسلط وثيقة التقرير الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير .
 - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بعملية سلام متعثرة وإندلاع العنف في الضفة الغربية ومستويات عالية من الحرمان .
 - لقد كانت جهود إعادة الأعمار بطيئة أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية المدمرة في غزة في يوليو / تموز 2014 ولغاية يوليو / تموز 2016 لم يكن متاحاً سوى 46% من الأموال المتعهد بها في مؤتمر القاهرة مع عرقلة دخول المواد إلى غزة واستحدثت فرص عمل أقل من الموعد بها أصلاً .
 - انخفض الدعم المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية بمقدار الثلث عام 2015 مما يفض إلى مزيد من تراكم المتأخرات والديون وعدم القدرة على حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل .
 - وجود معدل بطالة عام يقدر بنحو 26.9% في النصف الثاني من عام 2016 ويبلغ المعدل في غزة 41.7% ومعدل البطالة في فئة الشباب يبلغ 42.6% .
 - يضم برنامج التعاون الإنمائي الحالي مجموعة مشاريع بموارد تصل إلى نحو 3.4 مليون دولار خصصت نسبة 42% في برنامج العمل اللائق (2013-2016) و 12% معايير العمل و 11% الحوار الاجتماعي وسوف ترصد 24% بالاستناد إلى نتائج المناقشات المكونة بشأن برنامج العمل اللائق الذي يستفيد من المساهمات الطوعية من الحكومة الكويتية (توازي 65% من المساهمات في الأراضي العربية المحتلة) ومن الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة تنمية فلسطين .
 - تم توقيع قانون الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم من الرئيس محمود عباس في 7 مارس / آذار 2016 والذي كان قد وضع باعتماد نهج تشاركي بدعم من منظمة العمل الدولية وبالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وستواصل منظمة العمل الدولية دعم إرساء مؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال بناء القدرات بشأن مبادئ الضمان الاجتماعي وإدارته وتمويله حيث تم وضع برنامج بتكلفة 3.7 مليون دولار يلتزم دعم الهيئات المانحة من أجلها .
- وبعرض ومناقشة هذا التقرير خلال الدورة 328 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (نوفمبر، / تشرين الثاني 2016) إكتفي المجلس باتخاذ قرار بأخذ العلم بما ورد في التقرير .
- وبالإطلاع على وثيقة هذا البند يتبين وعلى غرار التقارير السابقة عدم تحقيق تقدم ملموس لتطبيق برنامج التعاون الإنمائي لصالح الأراضي العربية المحتلة على أرض الواقع ولا تزال أوضاع العمال والشعب الفلسطيني في تدهور مستمر مما يستوجب مزيد من الاهتمام والدعم من مجلس الإدارة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتذليل العقبات

والصعوبات التي يواجهها البرنامج وبوجه خاص الأمور المتعلقة بالتمويل حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه وتوسيع وتنويع الأنشطة والفئات المستهدفة والمساهمة الفاعلة في تحسين مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية .

وأن المجموعة العربية تؤكد من جديد على ضرورة الاستمرار في المطالبة بالأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تقدم بها الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي خلال مناقشة هذا البند في الدورة (328) للمجلس (نوفمبر / تشرين الثاني 2016) وبوجه خاص بشأن تخصيص مزيد من الموارد المالية ضمن ميزانية منظمة العمل الدولية العادية وموارد أخرى من الجهات المانحة للمرحلة القادمة لدعم التعاون التقني لصالح المنطقة العربية بشكل عام واحراز المزيد من التقدم في البرنامج المعزز من أجل الأراضي العربية المحتلة بشكل خاص ، وفق ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي في كل عام بشأن أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة .

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 يتضمن بند خاص بمشروع البرنامج والموازنة 2018 – 2019 مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من مندوبي البلدان العربية في اللجنة المالية للمطالبة بتخصيص موارد إضافية لصالح البرنامج المعزز وكذلك لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية .

هذا بالإضافة إلى التأكيد أيضا على دعوة منظمة العمل الدولية إلى إرسال بعثة متخصصة تساعد العمالة الفلسطينية على استرجاع حقوقها المحجوزة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود من الزمن .

ب - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية :

لقد تم إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بمرسوم رئاسي رقم (9) لسنة 2003 والذي حدد كيفية تشكيل مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي للصندوق والأهداف وآليات التمويل . وقد جاء إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية كنتيجة لتوصيات محلية وعربية ودولية حيث أنيط بمنظمة العمل الدولية مهمة إنشاء الصندوق كمبادرة دولية لمساعدة المتعطلين عن العمل حيث أن الصندوق يسعى بالدرجة الأولى إلى محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل دائمة وتحسين مستوى العمال وصقل مهاراتهم وتبني ودعم مشاريع تشغيلية وتقديم الحماية الاجتماعية للعاملين .

كما جاء في المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه أن الموارد المالية للصندوق تتكون من المنح والهبات والمبالغ التي ترد من الأفراد والحكومات العربية والأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والمبالغ المخصصة في الموازنة العامة للسلطة ، غير أن الصندوق قد عانى في الماضي ولا يزال يعاني من مشكلة نقص في الموارد المالية لاعتماده أساساً على دعم الحكومة الفلسطينية التي تعيش أزمت مالية متكررة ،

مما يتطلب مواصلة الجهود العربية والدولية لتعزيز ودعم الصندوق لتمكينه من تحقيق الأهداف المرجوة منه .

ج - تحركات المجموعة العربية بشأن دعم المطالب الفلسطينية :

تمكنت المجموعة العربية بمشاركة الوفود الثلاثية من إيجاد رؤية ومواقف عربية مشتركة وموحدة للدفاع على المطالب والاحتياجات الفلسطينية في مجالات التنمية والتشغيل ودعمها على المستويات العربية والإقليمية والدولية وكذلك ضمن إطار منظمة العمل العربية وذلك من خلال مايلي :

1- قرار الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي لعام 2016 رقم (1593) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 والذي ينص ضمن أمور أخرى على :

- التأكيد على إقامة دولة فلسطين على كامل أراضيها وعاصمتها القدس الشريف ورفض جميع الإجراءات الاستيطانية المخالفة لكافة الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية .
- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للإطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها .
- دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .

2- قرار الدورة (85) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (الدوحة ، أكتوبر / تشرين الأول 2016) بشأن تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة والذي ينص بوجه خاص على :

"- مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .

- مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة .
- مناشدة الدول العربية توفير الدعم المالي اللازم للصندوق الفلسطيني للتشغيل

والحماية الاجتماعية .

- دعوة أطراف الإنتاج في الوطن العربي وكافة منظمات وهيئات المجتمع المدني إلى تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطينية وأطراف الإنتاج الثلاثة (حكومة – أصحاب أعمال – عمال) لمواصلة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم .
وفي هذا الصدد شهدت الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 تحركات مكثفة من رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة من أجل تدعيم المواقف العربية المشار إليها أعلاه من تحقيق مزيد من الانجازات الملموسة لصالح عمال وشعب فلسطين وذلك على النحو التالي :-

- تضمين فقرة خاصة بالأوضاع والمطالب الفلسطينية في كلمات كل من معالي الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود العربية وكذلك معالي رئيس المجموعة العربية وسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال اجتماعات مؤتمر العمل الدولي.
- تم إدراج فقرة خاصة بالأوضاع والمطالب الفلسطينية في كلمات كل من معالي وزير العمل الفلسطيني ومعالي رئيس المجموعة العربية وسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال فعاليات الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والذي عقد على هامش الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 .

- تضمنت ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم إلى الدورة (105) للمؤتمر حول أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة مجموعة من المطالب والاحتياجات التنموية لفلسطين حيث تم تسليم هذه الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية باليد إلى المدير العام .
- تناول اللقاء الذي جرى بين سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية بقدر من التفصيل الأوضاع الراهنة في فلسطين والإجراءات الممكن اتخاذها من جانب منظمة العمل الدولية لتحقيق المطالب الفلسطينية في مختلف مجالات التنمية والتشغيل وتحسين مستوى العيش للعمالة والشعب الفلسطيني .

- تضمنت كلمة الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي خلال اجتماعات الدورة (328) للمجلس (نوفمبر/ تشرين الثاني 2016) التأكيد على مجموعة من المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية الملحة .

وقد يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود من الأعضاء بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي وجميع الوفود العربية المشاركة في اجتماعات منظمة العمل الدولية للتأكيد والمطالبة المستمرة بضرورة وسرعة تلبية الاحتياجات التنموية لعمال وشعب فلسطين في المرحلة القادمة وأن يتم التركيز على هذه المطالب خلال اجتماعات اللجنة المالية المنبثقة عن الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 لمناقشة مشروع البرنامج والميزانية 2018 – 2019 .

البند السابع : الموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

إن منظمة العمل العربية تقوم بمتابعة هذا الموضوع منذ ست سنوات وبصفة مستمرة مع الدول العربية التي لم تصدق بعد على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية (جيبوتي - الصومال - لبنان - سوريا - سلطنة عُمان - اليمن) ، وذلك للأهمية بالنسبة للبلدان العربية في التوسع في التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم التصديقات على تعديل 1986 بلغ 103 بتاريخ 27 يوليو / تموز 2015 من بينها عدد 2 تصديق من الدول ذات الأهمية الصناعية (الهند - إيطاليا) ويبقى في حاجة إلى 21 تصديقاً بما في ذلك 3 تصديقات من الدول ذات الأهمية الصناعية (المانيا - البرازيل - الصين - الولايات المتحدة - فرنسا - اليابان - المملكة المتحدة - روسيا) ليدخل حيز التنفيذ .

وبناء على نتائج الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية الذي عقد على هامش اجتماعات الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي 2016 فقد تم من خلال مكتب العمل العربي مخاطبة البلدان العربية المذكورة أعلاه من جديد وحثها على التصديق على هذا التعديل على أن يتم عرض أية مستجدات على الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية على هامش الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .



البند الثامن : ما يستجد من أعمال :



القسم الثاني

معلومات أساسية عن الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017

أولاً : موعد ومكان انعقاد الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 :

- 1- بناء على قرارات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتم تنظيم وعقد اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 ومختلف اللجان النظامية والفنية المنبثقة عنه كالمعتاد في قصر الأمم وكذلك في مقر مكتب العمل الدولي بجنيف ولمدة أسبوعين خلال الفترة 5 – 16 يونيو / حزيران 2017 ، ويكون افتتاح المؤتمر يوم الاثنين الموافق 5 يونيو / حزيران 2017 صباحاً على أن تبدأ اجتماعات اللجان مباشرة بعد انتهاء حفل الافتتاح .
- 2- سيتم تنظيم وعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال وعمال) وكذلك المجموعات الإقليمية من ضمنها المجموعة العربية بداية من يوم الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 .

ثانياً : جدول أعمال المؤتمر :

تم تحديد جدول أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 بقرارات من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وذلك على النحو التالي :

**** البنود الدائمة :**

- 1- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام مع ملحق لتقرير المدير العام حول أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة ..
- 2- مشروع البرنامج والموازنة ومسائل أخرى .
- 3- معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
- 4- مسائل مدرجة من المؤتمر أو من مجلس الإدارة .
- 5- هجرة الأيدي العاملة (مناقشة عامة) .
- 6- العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود : مراجعة التوصية رقم (71) لعام 1944 بشأن تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم) – نشاط معياري (مناقشة ثانية) .
- 7- مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية 2008 حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة .
- 8- إلغاء مجموعة من الاتفاقيات تحمل أرقام (4 – 15 – 28 – 43 – 60 – 67).

ثالثاً : سير أعمال المؤتمر :

تم خلال الدورة (328) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (نوفمبر / تشرين الثاني 2016) عرض ومناقشة تقرير فريق العمل المعني بتحسين سير أعمال المؤتمر ومجلس الإدارة (الوثيقة GB.328/Ins/16) واتخذ المجلس في هذا الشأن القرارات التالية :

- مواصلة دراسة التحسينات الجديدة التي يمكن تجربتها أو تطبيقها في دورات المؤتمر القادمة .
- على المدير العام إعداد خطة عمل تفصيلية للدورة (106) للمؤتمر لعام 2017 لمدة أسبوعين يتم عرضها ومناقشتها خلال اجتماعات الدورة (329) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2017) .
- في ضوء مناقشة فريق العمل يتم خلال اجتماعات الدورة (329) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2017) دراسة ومناقشة مجموعة أولى من التعديلات على نظام العمل بالمؤتمر الهادفة إلى تحسين سير عمل المؤتمر والواردة في المرفق بالوثيقة (GB.328/wp/GBC/1/2) .

وتناولت هذه التعديلات المسائل التالية :

- لجنة أوراق الاعتماد (المواد 26 و 26 مكرر و 26 ثالثاً) .
 - لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر ولجنة الصياغة التابعة للجنة (المواد 6 و 59 و 67).
 - اللجنة التنظيمية (المادتان 4 و 17) .
 - مناقشات الموائد المستديرة والنقاشات التفاعلية (المادة 12) .
- أما التعديلات الإضافية من أجل تحديث وتبسيط النظام الأساسي للمؤتمر فقد تناولت مسائل أخرى وهي :

- حذف الأحكام المتقادمة (المواد 9 – 23 – 56 – 58) .
- تقنين الممارسات الجارية (المواد 20 – 24 – 58 – 65) .
- تبسيط الإجراءات (المواد 4 – 38 – 40) .
- ترشيد الهيكلية .

لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على المرفق بالوثيقة (GB328/wp/GB/1/2) باللغة العربية بشأن تفاصيل التعديلات المقترحة مع التعليق عليها .

رابعاً : سير اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر لعام 2017 :

تعتبر تجربة دورتي (104) لعام 2015 و (105) لعام 2016 بشأن تقليص المدة إلى أسبوعين من التجارب الناجحة بالنسبة للجهات المكونة حيث طلب مجلس الإدارة في الدورة (328) (نوفمبر/ تشرين الثاني 2016) من المكتب إعداد خطة عمل تفصيلية للدورة (106) للمؤتمر لعام 2017 ولمدة أسبوعين يتم عرضها على الدورة (329) للمجلس (مارس / آذار 2017) .

وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تنظيم الاجتماعات التحضيرية للفرق يوم الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 ، وذلك لتمكين اللجان الفنية من بداية اجتماعاتها اعتباراً من اليوم الأول للمؤتمر ، بعد اختتام حفل الافتتاح المزمع تنظيمه يوم الاثنين 5 يونيو / حزيران صباحاً على أن تتواصل أعمال اللجان الفنية لغاية نصف الأسبوع الثاني كما سيتم مناقشة تقرير المدير العام في الجلسات العامة بداية من يوم الأربعاء الموافق 7 يونيو / حزيران 2017 .

أيضاً من المتوقع عقد جلسة عامة بشأن قمة عالم العمل يوم الخميس الموافق 15 يونيو / حزيران 2017 حيث ستخصص القمة لهذه السنة لمبادرة المؤيعة لمنظمة العمل الدولية بشأن المرأة في العمل بهدف تحديد معوقات تحقيق تقدم في مجال المساواة بين الرجال والنساء .

بالنسبة لانتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة (2017 – 2020) سيتم تنظيم اجتماعات هيئات الناخبين للفرق الثلاثة بالتوالي وذلك يوم الاثنين الموافق 12 يونيو / حزيران 2017 بعد الظهر .

**** بنود جدول أعمال المؤتمر :**

يتضمن جدول أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 عرض ومناقشة سبعة (7) موضوعات ثلاثة منها من البنود الدائمة والباقي من البنود الفنية التي تم إدراجها من مجلس الإدارة أو المؤتمر وذلك على النحو التالي :-

1- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

يتضمن تقرير المدير العام المقدم إلى دورة المؤتمر ملحقاً حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة ، ويتعرض تقرير رئيس مجلس الإدارة إلى أنشطة وإنجازات المجلس خلال الفترة ما بين يونيو / حزيران 2016 ويونيو / حزيران 2017 .

2- مشروع البرنامج والموازنة 2018 – 2019 ومسائل مالية أخرى

تقوم اللجنة المالية المكونة من مندوبي الحكومات بدراسة واعتماد البرنامج والميزانية للفترة 2018 – 2019 والتقارير المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2016 وكذلك أية مسائل مالية أخرى التي يقرر مجلس الإدارة إحالتها إلى اللجنة .

3- معلومات وتقارير عن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية

تقوم اللجنة المشكلة من المؤتمر بشأن تطبيق المعايير بدراسة التقارير المقدمة من الحكومات حول اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية بموجب المواد 19- 22 -35 من الدستور وكذلك تقرير لجنة الخبراء القانونيين . ويتكون هذا التقرير من جزئين حيث يتضمن الجزء الأول الملاحظات المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات المصادق عليها والجزء الثاني يتضمن الدراسة العامة للتقارير المقدمة بموجب المواد 19 و 22 من الدستور

وخصصت هذه الدراسة للدورة الحالية للاتفاقيات والتوصيات التالية :-

- الاتفاقية رقم (167) لعام 1988 بشأن السلامة والصحة المهنية في البناء .
- التوصية رقم (115) لعام 1988 بشأن السلامة والصحة المهنية في البناء .
- الاتفاقية رقم (176) لعام 1995 بشأن السلامة والصحة المهنية في المناجم .
- التوصية رقم (183) لعام 1995 بشأن السلامة والصحة المهنية في المناجم .
- الاتفاقية رقم (184) لعام 2001 بشأن السلامة والصحة المهنية في الزراعة.
- التوصية رقم (192) لعام 2001 بشأن السلامة والصحة المهنية في الزراعة.
- الاتفاقية رقم (187) لعام 2006 بشأن الإطار التنموي للسلامة والصحة المهنية في العمل .
- التوصية رقم (197) لعام 2006 بشأن الإطار التنموي للسلامة والصحة المهنية في العمل .

4- هجرة الأيدي العاملة (مناقشة عامة)

تم إدراج موضوع هجرة الأيدي العاملة ضمن بنود جدول أعمال المؤتمر من الدورة (325) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (نوفمبر / تشرين الثاني 2015) .

ويطلب من الجهات المكونة تركيز المناقشات على حوكمة هجرة اليد العاملة على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية وبين الجهات وكذلك التوظيف العادل وهي فرصة فريدة لتقديم التوجهات الهامة والمناسبة إلى الهيئات المكونة من أجل دعم التزامها لتنمية الهجرة العادلة وتعزيز قدرة وزراء العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال على لعب دور مؤثر في صياغة وتطبيق سياسات هجرة اليد العاملة إضافة إلى دعم جهود منظمة الدولية في هذا الشأن .

وتتضمن وثيقة هذا البند التي أعدها المكتب لتشكل محور المناقشات معلومات محدثة عن التيارات الكبيرة على المستويين الدولي والإقليمي في مجال هجرة اليد العاملة على جميع مستويات المهارة ويستعرض مجالات هامة لحوكمة هجرة اليد العاملة مثال حماية العمال المهاجرين والاعتراف بالمهارات مع التركيز على مسائل تتعلق بحركية اليد العاملة في التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفي إطار التعاون بين المناطق .

أيضا تعرض التقرير إلى الترتيبات والإجرائية الثنائية في مجال هجرة اليد العاملة والتي يزايد انتشارها في مناطق مختلفة من العالم مع الاستناد إلى البحوث الحديثة التي أجرتها منظمة العمل الدولية وكذلك مدى ضرورة وضع إجراءات للتوظيف العادل يهدف تخفيض تكاليف الهجرة للعمال المهاجرين وضمان حماية أفضل لهم .

5- العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود مراجعة التوصية

رقم (71) لعام 1914 بشأن تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم) نشاط معياري مناقشة ثانية .

في إطار التحضير للمناقشة المزدوجة وفق الفقرة (1) من المادة (39) من نظام العمل بالمؤتمر قام المكتب بإعداد تقرير تمهيدي عن التشريع والممارسة في مختلف البلدان ثم تم إعداد تقرير ثاني على أساس ردود الدول على الاستبيان حيث شكل التقريرين سياق المناقشة الأولى من الدورة (105) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016 . وعلى أساس استنتاجات المناقشة الأولى تم إعداد تقرير جديد للعرض على الدورة (106) للمؤتمر للعام 2017 ليكون محل المناقشة الثانية حيث يتضمن هذا التقرير الملاحظات الواردة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال ومشروع التوصية المقترحة .

6- مناقشة متكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008 .

يعتبر التقرير الخاص بهذا البند آخر تقارير سلسلة المناقشات المتكررة وثاني تقرير يعرض على المؤتمر بعد المناقشة الأولى حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل عام 2012 .

ويتناول التقرير تحليل الاتجاهات العالمية بشأن الأربعة مبادئ وحقوق - حرية التنظيم والحق في المفاوضة الجماعية - القضاء على جميع أشكال العمل الجبري - القضاء على عمل الأطفال - القضاء على التمييز في المهنة والاستخدام - على مستوى التشريع والتطبيق مع دراسة التقدم المحرز وبوجه خاص في مجال التصديق على الاتفاقيات الأساسية بما في ذلك بروتوكول العمل الجبري . كما يستعرض التقرير التقدم والتحديات على المستويات الإقليمية والدولية بشأن تنمية الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل مع دراسة التعاون الجاري مع مبادرات متعددة الأطراف وإقليمية ومسائل إدراج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ضمن الاتفاقيات التجارية .

ومن أهم أهداف المناقشة المتكررة اعتماد قرار من المؤتمر بتحديد الأولويات وتقديم توجيهات تساعد على وضع خطة عمل جديدة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للفترة 2016 - 2020 .

7- الغاء الاتفاقيات أرقام (4 - 15 - 28 - 41 - 60 - 67) .

بقرار من الدورة (325) لمجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثاني 2015) تم إدراج موضوع إلغاء ستة اتفاقيات ضمن بنود جدول أعمال الدورة (106) للمؤتمر العام 2017 وهذه الاتفاقيات هي :

- الاتفاقية رقم (4) لعام 1919 بشأن العمل الليلي (النساء) .
- الاتفاقية رقم (15) لعام 1921 بشأن الحد الأدنى للسن .
- الاتفاقية رقم (28) لعام 1929 بشأن حماية عمالة الموانئ من الحوادث .
- الاتفاقية رقم (41) لعام 1934 بشأن العمل الليلي (النساء) .

- الاتفاقية رقم (60) لعام 1937 (معدلة) بشأن الحد الأدنى للسن (الأعمال غير الصناعية) .
 - الاتفاقية رقم (67) لعام 1939 بشأن ساعات العمل والراحة (النقل البري) .
- بتاريخ 8 أكتوبر / تشرين الأول 2015 دخل التعديل على دستور منظمة العمل الدولية 1997 حيز التنفيذ والذي يسمح للمؤتمر بأغلبية ثلثي الأعضاء وبتوصية من مجلس الإدارة بإلغاء اتفاقية سارية إذا تبين إنها فقدت الهدف منها .

وبناء على المادة (45) مكرر من نظام العمل بالمؤتمر قام مكتب العمل الدولي بإعداد تقريرين حول هذا الموضوع حيث يتضمن التقرير الأول استبيان بشأن أخذ رأي جميع الدول حول إلغاء أو سحب الاتفاقيات المذكورة أعلاه وتم تعميم هذا التقرير على الدول الأعضاء خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2015 على أن يتم تقديم الردود عليه قبل يوم 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2016 .

ويتضمن التقرير الثاني ملخص للردود الواردة وبعض التعليقات .

خامساً : اللجان :

**** اللجنة التنظيمية (المادة 4 - 2 . 52 من نظام العمل بالمؤتمر)**

تتكون اللجنة من (28) عضواً عن فريق الحكومات ، (14) عضواً عن فريق منظمات أصحاب العمل (14) عضواً عن فريق العمال وتقوم بتنظيم سير أعمال المؤتمر ووضع برنامج أعمال المؤتمر وتحديد موعد وجدول أعمال الجلسات العامة ويمكن دعوتها للاجتماع في أي وقت لدراسة موضوعات محددة . ويمكن دعوتها من المؤتمر في دورته الحالية لدراسة الموضوع السابع من جدول الأعمال بشأن إلغاء الاتفاقيات أرقام (4 - 15 - 28 - 41 - 60 - 67) .

**** لجنة اعتماد العضوية :**

تتكون اللجنة من ممثل عن الحكومات وممثل عن أصحاب العمل وممثل عن العمال وتكون اجتماعاتها مغلقة (المادة (5) والقسم (ب) من دستور منظمة العمل الدولية) . وتختص اللجنة بما يلي :

- دراسة اعتماد المندوبين والمستشارين الفنيين وأية اعتراضات في هذا الشأن (مادة 25 ومادة 26 مكرر) من نظام العمل بالمؤتمر .
- دراسة الشكاوي المتعلقة بعدم تطبيق المادة (13) فقرة 2 . أ) من الدستور (تحمل تكاليف السفر والإقامة لمندوبي الأطراف الثلاثة) .
- تحديد النصاب القانوني المطلوب لاعتماد التصويت في المؤتمر .

سادساً : تشكيل الوفود :

تتكون الوفود المشاركة في مؤتمر العمل الدولي من أربعة اعضاء (2 حكومات ، 1 أصحاب عمل ، 1 عمال) ، ويمكن ان يكون لكل عضو مستشارين فنيين بواقع (2 مستشار) لكل بند فني (المادة 2 . 3 من الدستور) وهي البنود (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 من جدول الأعمال) وبالتالي يمكن مرافقة (10) مستشارين فنيين فقط لكل عضو مشارك في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي 2017 مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بمشاركة المرأة في اجتماعات منظمة العمل الدولية .
وتتحمل الدول المعنية تكاليف سفر وإقامة المندوبين والمستشارين الفنيين (المادة أ 2.- 13) من الدستور .

سابعاً : تسجيل المتحدثين

- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام :

بإمكان المندوبين الراغبين في إجراء مداخلة في الجلسة العامة لمناقشة تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التسجيل في وقت مبكر بداية من يوم الاثنين الموافق 24 ابريل / نيسان 2017 عن طريق الفاكس أو الهاتف أو البريد الإلكتروني على النحو التالي :

• الهاتف : + 41227997476

• الفاكس : + 41227998944

• بريد الكتروني : orateurs@ilo.org

ويتم التسجيل أثناء انعقاد المؤتمر بالتوجه إلى مكتب تسجيل المتحدثين على أن يتم قفل باب التسجيل يوم الأربعاء 7 يونيو / حزيران 2017 الساعة السادسة مساءً .

ثامناً : حجز قاعات الاجتماعات :

على من يرغب في حجز قاعة اجتماعات التقدم بطلب في وقت مبكر بداية من يوم الاثنين الموافق 17 ابريل / نيسان 2017 عن طريق البريد الإلكتروني .
ilcrooms@ilo.org

تاسعاً : التسجيل في اللجان :

-حكومات : reloff- conf @ilo .org-
-أصحاب العمل actemp – conf@ilo .org
-العمال : actrav – conf@ ilo .org





للإطلاع على النسخة الإلكترونية من الوثيقة يرجى اتباع الآتي :



1 - تحميل أي من برامج (QR code Reader)

2 - قم بتصوير الرمز (الموجود في ظهر الغلاف) باستخدام البرنامج الذي تم تحميله، وسيقوم البرنامج

بالانتقال للوثيقة في حال اتصال جهازك بالانترنت .